



لا يمكنك أن تسعى إلى بناء دولة، من دون أن تكون لك أسلحة كافية للبناء، فما بالك بدولة بحجم العراق وأهميته وكثرة المتنازعين عليه منذ الاحتلال الأميركي عام 2003؟ ولعل واحداً من أهم أسلحة البناء، أو إعادة البناء، وجود جهاز قضائي مستقل، قادر على أن يفصل في ما يراه مناسباً بين مختلف الأطراف، وهو ما افقده العراق منذ 2003، بل تحول الجهاز القضائي في العراق إلى واحد من أهم أسلحة تهديد ما بقي من الدولة العراقية التي أسقطت عقب الغزو الأميركي، واستبيحت بنيو لم يسبق له مثيل.

كان سلاح القضاء من بين أكثر الأسلحة التي استُخدمت في إطار الحرب التي استعرت سريعاً بين مختلف الأطراف العراقية، ونصبتها في سدة الحكم، باستخدام صناديق الاقتراع طبعاً، بل كاد أن يكون القضاء العراقي واحداً من بين أكثر الأسلحة الفتاكة التي استُخدمتها الأطراف الممكسة بالسلطة، وخصوصاً إبان فترة حكم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي (2006 - 2014) الذي وجد في القضاء وسليمة للتخلص من خصومه السياسيين، فكان إن لاحق، بشتى التهم والذرائع، كل خصم سياسي رفض أن يكون ضمن ركبه وسياسته وطريقه إدارة أمور البلاد، بل لم يتورع عن استخدام القضاء سلحاً في انتزاع رئاسة الحكومة عقب انتخابات 2010، يوم لجأ إلى المحكمة الاتحادية لفصل في تعيين الكتلة الأكبر بعد انتخابات شهدت فوز القائمة العراقية برئاسة إبراهيم عدوسي بالمركز الأول، فلم يجد من بد في اللجوء إلى المحكمة لتفسير الكتلة الأكبر، وحصل منها على تفسير قاتوني، سهل له المرور إلى رئاسة ثانية امتدت من 2010 إلى 2014، وسلب القائمة الفازة حقها. الأكثر من ذلك، استخدم المالكي القضاء لملحقة شخصيات سياسية عراقية عديدة، منها نائب رئيس الجمهورية الأسبق طارق الهاشمي، ووزير المالية الأسبق رافع العيساوي، وغيرهما، من رفضوا أسلوب المالكي في إدارة البلاد وتقطعوا معه، ما اضطرهم إلى مغادرة البلاد، خشية من عمليات التصفية القضائية التي شرع بها المالكي ضدهم.

يعود اليوم الحديث عن القضاء العراقي، بعد عودة رافع العيساوي، وتسليم نفسه للقضاء، لمحاكمته عن التهم التي وجهت إليه، في ما يبدو أنها صفة تدخلت فيها أطراف عراقية وأخرىإقليمية، في إطار غلق ملفات ظلت تشكل عقبة أمام إعادة تشكيل المشهد السياسي العراقي الذي وصل إلى حافة الهاوية، وبات أقرب إلى السقوط، على الرغم من كل الحلول الترقعية التي لجأت إليها الحكومات العراقية، وآخرها حكومة مصطفى الكاظمي التي وجدت نفسها في لجةٍ من مشكلاتٍ وأزماتٍ لا يبدو أنها ستخرج منها سالمة.

تسعى أطراف عراقية عديدة متحكمة بالمشهد السياسي، ومن ورائها أطراف خارجية، إلى محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من عملية سياسية باتسعة، خرج عليها الشارع العراقي منذ عام 2011 وحتى تظاهرات أكتوبر/تشرين الأول الماضي التي نادت بإسقاط العملية السياسية وكل رموزها. وقد تمحور هذا السعي الذي قامت به تلك الأطراف، أخيراً، حول النية لإعادة عددين من شخصيات العملية السياسية التي جرت ملاحقتها بتهم واهية، ومن دون أي أساس قانونية أو قضائية، فقط هي محاولة من المالكي وحزبه لقمع أي رأي معارض لسياسات وسياسات حزبه (الدعوة).

ليس سراً القول إن القضاء العراقي مسيّس، فحتى رئيس إقليم كردستان السابق والزعيم العراقي الكردي، مسعود البارزاني، وصفه كذلك في حوار مطول معه قبل سنوات، وقال إنه قضاء "يجرم البريء، ويبير المجرم"، والامثلة على ذلك أكبر بكثير من أن تعد أو تحصى.

لم تتجدد العملية السياسية في العراق منذ عام 2003 في إبعاد القضاء العراقي عن مسالكها، بل حولته إلى قضاء تحت الطلب، فقد هذا القضاء ثقة العراقيين به، بل تحول إلى واحد من أهم أسباب ما وصل إليه العراق اليوم من سوء أوضاع وتردي أحوال، أجبرت العراقيين على الخروج بالملاليين في عدة محافظات، مطالبين بإسقاط هذه العملية السياسية.

اليوم، هناك إمكانية، وإن ضئيلة، أمام رئيس الحكومة الحالي، مصطفى الكاظمي، من أجل استعادة ثقة العراقيين بقضائهم، ولعل واحداً من أهم تلك الملفات التي يمكن أن يبدأ بها في هذا الشأن، الإعاز إلى القضاء العراقي بإعادة النظر بملفات آلاف العراقيين المحكومين بتهم كيدية، كان بطلها المخبر السري، أذت بهم إلى المعتقلات، وساقت بعضهم إلى مشاتق الإعدام، من دون أدلة قانونية معترضة.

هناك اليوم آلاف من العراقيين رُجوا في السجون بتهم شتى، في ظل رضوخ شبه تام من القضاء للسلطة التنفيذية التي حولته إلى سلاح انتقام، وليس سلاح عدالة. ومن هنا، لا بد للكاظمي أن يفتح هذا الباب، وأن يشرع بالنظر في تلك الملفات التي أرْفَقت العراقيين طوال سنوات مضت. وبأيٍّ بعد ذلك النظر في ملفات عشرات السياسيين الذين لفِّقت شتى التهم لهم، ورُجوا في المعتقلات، أو أُجبروا على مغادرة العراق، مع تقديم الاعتذار لهم عملاً لحق بهم من تشهير وأذى نفسي طوال تلك السنوات.

بناء الدولة يبدأ من القضاء، ف توفير قضاء عادل وتزويده سُبُّهم في استعادة العراقي لفته بسلطاته الثلاث مجتمعة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، فلا يمكن أن يستقيم الظل وال وعد أوعز.

بقلم - إيهاد الدليمي

المصدر: هيئة علماء العراق "الهيئة نت"